النهار ٠٥-٠٦-٢٠٢١

٤٠٠ دولار "نقداً" لكل مودع شهرياً وما يوازيها بالليرة بدءاً من تموز...المصارف نحو التطبيق وتعميم مرتقب يفنّد آلية التنفيذ

موريس متى

خرج حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قبل اسابيع معلنا ان المصرف المركزي يتفاوض مع جمعية المصارف لاعتماد آلية تبدأ بموجبها المصارف تسديدا متدرجا للودائع التي كانت قائمة قبل ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ وكما أصبحت في ٣١ آذار ٢٠٢١، وذلك بكل العملات. وكان المصرف المركزي طلب قبل ايام من المصارف تزويده المعطيات ليبني عليها خطة، يتم بموجبها تسديد جزء من الودائع.

ظهر أمس عقد المجلس المركزي لدى مصرف لبنان جلسةً إستثنائيةً برئاسة سلامة وحضور نواب الحاكم وسيم منصوري وبشير يقظان وسليم شاهين والكسندر مورادیان، والمدير العام لوزارة الاقتصاد محمد ابو حيدر، واتخذ قراراً يلزم المصارف بتسديد ٤٠٠ دولار نقداً Fresh Dollars للمودعين، اضافة الى ما يوازيها (٤٠٠ دولار إضافية) بالليرة اللبنانية، للحسابات المصرفية التي كانت قائمة، اي مفتوحة، قبل تشرين الاول ٢٠١٩ واستنادا الى الحسابات في نهاية آذار ٢٠٢١، على ان يصدر مصرف لبنان تعميما للمصارف يفصّل فيه الآلية التنفيذية الخاصة بعملية التسديد.

في التفاصيل، ان كل المودعين سيستفيدون من هذه الآلية بغض النظر عن حجم ودائعهم، على ان يستطيعوا سحب هذا المبلغ دونما تمييز بين حجم حساب وآخر. أما الاهم، فهو التأكيد على ان كل مودع توقيع مستندات يرفع بموجبها السرية المصرفية عن حساباته لأمر لجنة الرقابة على المصارف، لأن كل عميل يستطيع الاستفادة من هذه الآلية والحصول على هذه المبالغ عن مجمل حساباته، ويمكن الاختيار اما سحبها من حساب واحد لدى مصرف واحد او توزيع سحبها من حسابات عدة، المهم هو ان يكون مجموع السحوبات الشهرية على كل حساباته المصرفية في كل المصارف في لبنان ٤٠٠ دولار شهريا نقداً، اضافة الى ما يوازيها بالليرة اللبنانية على ان يتم احتساب الـ ٤٠٠ دولار الاضافية على اساس سعر صرف المنصة اي ١٢٠٠٠ ليرة تقريبا، ليكون إجمالي السحوبات لكل مودع عن مجموع حساباته عند ٢٥ الف دولار بالحد الأقصى خلال مدة ثلاث سنوات بعد دخول التعميم المرتقب حيز التنفيذ مطلع تموز المقبل. أما بالنسبة الى السحوبات بالليرة اللبنانية والتي ستتم على اساس سعر صرف المنصة اي عند ١٢ الف ليرة في المرحلة الاولى، فهذه العملية سينتج عنها إرتفاع في الكتلة النقدية بالليرة بما قيمته نحو ٢٦ تريليون ليرة سنويا، مع الاشارة الى ان الكتلة النقدية الحالية الموجودة في السوق تتخطى الـ٣٥ الف مليار ليرة. واستنادا الى أرقام لجنة الرقابة على المصارف، والجداول التي أرسلتها المصارف الى مصرف لبنان في الاسابيع الماضية متضمنة التفاصيل حول الحسابات المصرفية بالعدد والقيمة والعملات، فان قرار المجلس المركزي يساهم في تسديد أرصدة حسابات ما يقارب ٨٠٠ الف مودع في السنة الاولى، اي ما يقارب ٧٠% من عدد حسابات المودعين.

وقرر المجلس المركزي ايضا ان المبالغ التي ستسددها المصارف لعملائها في اول سنة سيقوم مصرف لبنان بتغطيتها لدى حسابات هذه المصارف في المصارف المراسلة في الخارج، مع الاشارة الى ان كلفة تطبيق آلية تسديد جزء من الودائع بالعملات الصعبة تبلغ سنويا نحو ٢,٤ ملياري دولار يتقاسمها كل من المصارف ومصرف لبنان. واستنادا الى المعلومات، فقد تم الاتفاق على ان تتحمل المصارف ومصرف لبنان الكلفة مناصفة، اي ان مصرف لبنان سيغطي ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار فيما على المصارف ان تؤمّن ٦٠٠ مليونا بالسيولة النقدية الاضافية. وسمح قرار المجلس المركزي للمصارف بإتمام عمليات سحب بالقيمة ذاتها من حسابات التوظيفات الالزامية لدى مصرف لبنان، كما سمح للمصارف باستعمال نسبة السيولة الاجنبية التي كوّنتها في حساباتها لدى البنوك المراسلة والمحررة من اي التزامات بنسبة ٣% من ودائعها، عند تطبيق التعميم ١٥٤، باستثناء حسابات الدولارات الطازجة اي الـFresh Dollars العائدة للمودعين، لتستمر المصارف بتسديد الـFresh Dollars من دون اي قيود او شروط بالقيمة الكاملة تطبيقاً للتعاميم السابقة. ولا بد من الاشارة الى ان ما صدر عن مصرف لبنان هو مقررات تعود للمجلس المركزي، وهذه المقررات ملزمة للمصارف على ان يصدر تعميم في هذا الشأن موجّه الى المصارف خلال بضعة ايام يلحظ الآلية التطبيقية مع الإجراءات التي سيتم إتخاذها في حق المصارف المخالفة والتي لن تلتزم قرارات المركزي.

وكانت جمعية المصارف أكدت في مناسبات عدة عدم قدرتها على الالتزام بأي إجراءات قد يتخذها "المركزي" لناحية تأمين السيولة الاجنبية لتمويل عملية تسديد جزء من الودائع، حيث راسلت حاكم مصرف لبنان الخميس الفائت بكاتب وضعته بعد اجتماع استثنائي لمجلس إدارتها. وذكرت الجمعية في كتابها انه بالاشارة الى موضوع السحوبات النقدية بالعملة الاجنبية، فان المصارف غير قادرة على توفير أية مبالغ نقدية بالعملة الأجنبية مهما تدنت قيمتها، فسيولة المصارف بالعملة الاجنبية لدى تلك المراسلة ما زالت سلبية بما يفوق المليار دولار إستناداً الى إحصاءات مصرف لبنان حتى نهاية آذار ٢٠٢١، ناهيك بالالتزامات الاخرى بالعملة الاجنبية ومنها تلك المدرجة خارج ميزانيات المصارف. وبالفعل، اعتبرت جمعية المصارف في مواقفها الاخيرة، وتحديدا قبل صدور قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان، ان تمويل اية سحوبات نقدية لا يمكن توفيرها إلا من خلال خفض معدل الاحتياط الالزامي المتوجب على ودائع المصارف لدى مصرف لبنان.

سلسلة إجتماعات عُقدت بين حاكم "المركزي" والجمعية للبحث في المخارج الممكنة، حيث اثمرت الاتصالات بحسب المعلومات، الصيغة النهائية التي خرج بها قرار المجلس المركزي، خصوصا لناحية خفض نسبة الاحتياط الالزامي بالعملات الاجنبية من ١٥% الى ١٤% ما يحرر ما قيمته مليار دولار تقريبا، على ان يستمر إستخدامها لتمويل عملية تسديد جزء من ودائع المواطنين. وعلمت "النهار" ان مجلس إدارة جمعية المصارف سيعقد اجتماعا ظهر الاثنين المقبل لمناقشة ما صدر عن المجلس المركزي، على ان يخرج منها موقف لن يكون بعيدا عما قرره "المركزي". وفي سياق متصل، علمت "النهار" ان ما صدر عن المجلس المركزي، والتعميم المرتقب لناحية الآلية التنفيذية سيتم اعتباره جزءا اساسيا ضمن مشروع قانون "الكابيتال كونترول" الذي اقتربت لجنة المال والموازنة من إقراره، على ان يصار الى إحالته على الهيئة العامة لمجلس النواب للإقرار في نهاية المطاف.

بيع الدولار على المنصة

الى ذلك، أعلن حاكم مصرف لبنان ان "المركزي" سيقوم بعمليات بيع للدولار الاميركي للمصارف المشاركة على منصة "Sayrafa" بسعر ١٢،٠٠٠ ليرة للدولار الواحد، على أن تبيعها المصارف بسعر ١٢،١٢٠ ليرة للدولار. وطلب مصرف لبنان من الراغبين في تسجيل جميع الطلبات على المنصة اعتباراً من الاثنين ٧ حزيران ولغاية الاربعاء ٩ منه، شرط تسديد المبلغ المطلوب عند تسجيل الطلب بالليرة اللبنانية نقداً، على ان تتم تسوية هذه العمليات الخميس ١٠ حزيران، وتُدفع الدولارات الاميركية لدى المصارف المراسلة حصراً، مع الاشارة الى ان مجموع قيمة عمليات هذا الاسبوع وصل الى ١٠ ملايين دولار بمعدل ١٢،٢٠٠ ليرة للدولار الواحد إستنادا الى منصة "Sayrafa".